وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة الفلسفة

بالتعاون مع مخبر الفلسفة التطبيقية والدراسات المستقبلية

شهادة مشاركة

تمنح هذه الشهادة للدكتور: أرفيس علي/جامعة محمد بوضياف، المسيلة، تقديرا لمشاركته بمداخلة عنوانها: "مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي- نظرية العقد الاجتماعي أنموذجاً" في فعاليات الملتقى الوطني، حضوري-عن بعد،والموسوم بـ: «المجتمع المدني بين التأصيل الغربي والتلقي العربي»، الذي نظمته شعبة الفلسفة بالتعاون مع مخبر الفلسفة التطبيقية والدراسات المستقبلية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي: 03 و04ديسمبر2024.

مسؤول شعبة الفلسفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مسؤول فريق شعبة التكوين فلسفة
براشد خديجة

رئيسة المخبر
مديرة مخبر بحث
الفلسفة التطبيقية والدراسات المستقبلية
الأستاذة: مذكور مليكة

عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
عميد كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
الدكتور: محمد جعرير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة الفلسفة

بالتعاون مع مخبر الفلسفة التطبيقية والدراسات المستقبلية

الملتقى: الوطني: هجين - حضوري - عن بعد

الموسوم بـــ:

المجتمع المدني بين التأصيل الغربي والتلقي العربي

يومي: 03 و04 ديسمبر 2024

بقاعة المحاضرات لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

بالقطب الجامعي أولاد فارس

برنامج الملتقى

الجلسة الإفتتاحية: 08:30 – 09:00

آيات بينات من الذكر الحكيم

النشيد الوطني

كلمة السيد مدير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف أ.د/غويني العربي

كلمة السيدرئيس قسم العلوم لإجتماعية د/جمال بوغالم

كلمة السيدرئيس الملتقى د/ طاهر لقوس علي

كلمة السيد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية أ.د/ محمد جعرير

والإعلان عن إفتتاح الملتقى

اليوم الثاني: 04 ديسمبر 2024/ الجلسة الثانية: 09:50 -11:00

رئيس الجلسة: د/ طاهر لقوس علي

10:00 - 09:50	أ.د/ فرحات نادية	المقاربة الفكرية لمفهوم المجتمع المدني العربي	جامعة الشلف
10:20-10:00	د/ راشد بخدة ط.د/ طهواوي زهرة	دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية في الدول العربية	جامعة الشلف
10:30 - 10:20	أ.د/ مذكور مليكة	المجتمع المدني في العصر الرقمي	جامعة الشلف
10:40 - 10:30	د/ شنوف نصر الدين	أزماندو سيلفاتور وآلان ماكي: حدود فكرة المجتمع المدني والفضاء العام عند هاوماس	جامعة الشلف
10:50 - 10:40	د/ طاهر لقوس علي	المجتمع المدني بين التصور الغربي والممارسة العربية – مقاربة نقدية	جامعة الشلف
11:00-10:50	مناقشـــــــــــــة		

الورشات المخصورة

اليوم الثاني: 04 ديسمبر 2024 / الورشة الأولى: 09:00- 10:20

رئيس الورشة: د/ عجوط محمد

09:10 -09:00	د/ بن زهرة يوسف	المجتمع المدني بين المفهوم والوظيفة	جامعة الشلف
09:20 -09:10	أ.د/ شارفي عبد القادر	مقاربة المجتمع المدني من خلال كتاب "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" لعبد الرحمن الكواكبي	جامعة الشلف
09:30 -09:20	د/ بوغالم جمال	المجتمع المدني ورهان التنمية المستدامة	جامعة الشلف
09:40-09:30	أ.د/ بوحملة محمد	المجتمع المدني والدولة في نظرية العقد الاجتماعي	جامعة الشلف
جامعة تيارت	د/ جودي علي	آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية	جامعة خميس مليانة
10:00-09:50	ط.د/ نقايبي عودة	تأصيل المجتمع المدني في الفكر الغربي: قراءة في فكر جان جاك روسو	جامعة الشلف
10:10-10:00	د/ عجوط محمد ط.د/ سباغ مروة	المجتمع المدني،الدلالة والسيرة	جامعة الشلف
10:20 -10:10	مناقشـــــــــــــة		

اليوم الثاني: 04 ديسمبر 2024 / الورشة الثانية: 09:00- 10:20

رئيس الورشة: أ.د/ بوبكر جيلالي

09:10-09:00	د/ قادم معمر أ. د/ داود خليفة	المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	جامعة الشلف
09:20-09:10	د/ بن حجبة عبد الحليم د/ عياش محمد	التأسيس الفلسفي لفكرة المجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي	جامعة الشلف
09:30-09:20	د/عبد العزيز خيرة	المجتمع المدني: تاريخية المفهوم واستراتيجية الدور	ج. شلف
-09:30 09:40	د/شعشوع معمر أ. د/ ميسوم ميلود	المجتمع المدني ودوره في توطين قيم المواطنة والتنمية بين الجماهير	جامعة الشلف
-09:40 09:50	ط. د/عبدون عبد القادر	المثقف العربي وسؤال الدور في إرساء قيم المجتمع المدني	جامعة شلف
10:00-09:50	د/فركوس مرقب أ/قوراري عمارة جلول	المدرسة الديمقراطية الغربية والمجتمع المدني	جامعة الشلف
10:10-10:00	أ.د/ بوبكر جيلالي	فاعلية المجتمع المدني في العالم العربي المعاصر	ج. شلف
10:20 -10:10	مناقشـــــــــــــة		

الإستعلام وقراءة التوصيات

11:50-11:40	د/خادم حمزة	الدور التنموي للمجتمع المدني في الجزائر والتحديات التي تواجهه	جامعة سعيدة
12:00-11:50	د/ عزوز محمد	فكرة التسامح في مفهوم المجتمع المدني- إشكالية الحضور في الفكر العربي	جامعة الشلف
12:10-12:00	ط، د/ فاطمة حميدة	المجتمع المدني ودوره في دعم الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية عند اليكسيس دوتوكفيل	جامعة تيارت
12:20-12:10	مناقشـــــــــــــة		

اليوم الأول: 03 ديسمبر 2024/ الجلسة الرابعة: 12:10 – 14:10

رئيس الجلسة: د/رحيم عمر الرابط الثاني: meet.google.com/yzp-vycv-yug

12:20-12:10	د/بكوك خيرة	المجتمع المدني كفاعل رسمي في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر	جامعة الشلف
12:30-12:20	د/رحيمة يونس	منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة تحليلية في التحديات	جامعة بسكرة
12:40-12:30	د/ زاوي رفيق أ/ بوقرة عيسى	المجتمع المدني في الوطن العربي: من دولة الظل إلى ظل الدولة	ج. ورج بوعريريج
12:50-12:40	د/ زروق شهرة	دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية في تونس: التحديات وآليات التعزيز	جامعة جيجل
13:00-12:50	د/ محمودي سيف الدين أ.د/ خوني ضيف الله	مشكلة الثقافة والأمبريالية في المجتمع المدني "قراءة في فكر ادوارد سعيد"	جامعة المسيلة
13:10-13:00	د/ بودالي محمد	المجتمع المدني في الوطن العربي بين الواقع والمأمول من منظور محمد عابد الجابري	ج.خ. مليانة
13:20-13:10	د/ عاشور طارق	المجتمع المدني: إشكالية نقاش المفهوم في السياق العربي	جامعة سعيدة
13:30-13:20	د/ عمران زينة	إشكالية المجتمع المدني في الوطن العربي	جامعة باتنة1
13:40-13:30	ط، د/ واضح مختارية	الجمعيات الثقافية وتأثيرها في السلوك الانتخابي للفرد الجزائري في المجتمع الوهراني	جامعة تلمسان
13:50-13:40	ط.د/ عوني مديحة	آليات تفعيل المجتمع المدني في التنمية	جامعة الشلف
14:00-13:50	أ.د/رحالي جميلة	الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.	المركز الجامعي تيبازة
14:10-14:00	مناقشـــــــــــــة		

الجلسات المخصورة

اليوم الثاني: 04 ديسمبر 2024/ الجلسة الأولى: 09:00 – 09:50

رئيس الجلسة: د/ جلول خدة معمر

09:10 -09:00	د/رحيم عمر د/ خوس أشواق	المجتمع المدني والحداثة	ج.شلف م.ج.وريكة
09:20 -09:10	د/ تيرس حبيبة د/ واضح عبد الحميد	المجتمع المدني وأسس الديمقراطية التشاركية من التمثيل إلى المشاركة	جامعة الشلف
09:30 -09:20	د/ وعردية ميلود	الواقع السوسيوثقافي لفهم مستقبل المجتمعات العربية	جامعة الشلف
09:40 -09:30	د/ جلول خدة معمر	تطور المجتمع المدني وظهور فكرة المواطنة العالمية	جامعة الشلف
09:50 -09:40	مناقشـــــــــــــة		

الجلسة الحضورية

اليوم الأول: 03 ديسمبر 2024

الجلسة الأولى: 09:00 - 10:00

رئيس الجلسة: أ. د/ بلعالية دومة ميلود

09:00 -09:10	أ.د/ بلبولة مصطفى	تاريخ مفهوم المجتمع المدني وتحولاته الدلالية	جامعة الشلف
09:10 -09:20	د/ حيمان فاطمة	المجتمع المدني: تاريخية النشأة وتحديد الماهية	جامعة الشلف
09:20 -09:30	أ. د / بلعالم عبد القادر	المجتمع المدني والدولة عند "أرسطو" – أي مسوغ للتداخل في المفهمة والتطابق في العلاقة	جامعة الشلف
09:30 -09:40	أ.د/ بلعاليا دومة ميلود	المجتمع المدني في ظل الدولة الليبرالية الجديدة: قراءة في المبادئ والمفارقات	جامعة الشلف
09:40 -09:50	مناقشة		
09:50 - 10:00	إستراحة		

الجلسات عن بعد

اليوم الأول: 03 ديسمبر 2024/ الجلسة الأولى: 10:20 - 12:10

الرابط الأول: meet.google.com/wjf-syox-mnz

رئيسة الجلسة: د/ تيرس حبيبة

10:20- 10:30	أ.د/ بورنان خيرة	المجتمع المدني والدولة في عصر الحداثة السياسية- مقاربة تحليلية نقدية	جامعة المسيلة
10:30- 10:40	أ.د/ بلحنافي الجوهر	المجتمع المدني عند جان جاك روسو	جامعة معسكر
10:40- 10:50	أ.د/ طاشمة بومدين د/ سكران فوزية	المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: دراسة في القيود والفرص المتاحة لتفعيله	جامعة تلمسان
10:50- 11:00	أ.د ركاش جميدة د/ قسايسية الياس	دور المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية في الجزائر: دراسة في المعيقات وبحث آليات التمكين	ج.الشلف ج.البليدة 2
11:00- 11:10	أ.د/ زدام يوسف	المجتمع المدني في البيئة الرقمية- هل تؤثر التكنولوجيا على جمود المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المدنية؟	جامعة باتنة 1

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
رئيس الملتقى

11:10 -11:20	أ. قصار الليل جلال أ. لقريعي هشام	المجتمع المدني وحكامة المساهمة في المجهود التنموي المحلي في الجزائر	جامعة عنابة
11:20 -11:30	د/ هارون غنيمة	أنماط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (الدول العربية نموذجاً)	جامعة الشلف
11:30 -11:40	د.بوزار نورالدين	دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل نشاطات المجتمع المدني	جامعة الشلف
11:40 -11:50	ط، د/ مليكة دغبوش د/ لبيض جمعية	مؤسسات المجتمع المدني ودورها في نشر الثقافة البيئية وتنمية السلوك الابداعي لدى الشباب الجزائري-المجلس الأعلى للشباب أنوذجاً- مقاربة سوسيو ثقافية	جامعة تبسة
11:50 -12:00	ط، د/ بن سلامة عبد الوهاب	المجتمع المدني في الجزائر، بين التحديات والمعوقات. أي إنجازات في الراهن؟	جامعة مستغانم
12:00 -12:10	مناقشة		

اليوم الأول: 03 ديسمبر 2024/ الجلسة الثانية: 10:20 - 12:20

الرابط الأول: meet.google.com/wjf-syox-mnz

رئيس الجلسة: د/ واشد بخدة

12:10- 12:20	د/ أحمد معط الله	المثقف العربي ودوره في المجتمع المدني في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي	جامعة خنشلة
12:20- 12:30	د/ رُفيس علي	مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي- نظرية العقد الاجتماعي أنموذجاً	جامعة المسيلة
12:30- 12:40	د/ ابراهيم قاسمي د / مغتات العجال	المجتمع المدني... قراءة تحليلية في البنية التنظيمية والممارسة الواقعية	جامعة سيدي بلعباس
12:40- 12:50	د/ بلدي عثمان عبد المجيد	المجتمع المدني وجمود السلام الداخلي للدولة	جامعة الجزائر2
12:50- 13:00	د/ بن حسان زينة	المجتمع المدني: سيرورة المفهوم وإشكالية التطو	جامعة قالمة
13:00- 13:10	د/ بن دادة لخضر	واقع المجتمع المدني في الوطن العربي: دراسة تحليلية وصفية	جامعة سعيدة
13:10- 13:20	د/ صياد فاطمة ط،د/ بوصبع وليد أكرم	مجتمع المعلومات والمجتمع المدني من التنظير إلى الممارسة	جامعة الشلف

13:20-13:30	أ.د/ ضامر وليد عبد الرحمن أ.د/ سعداوي زهرة	المجتمع المدني في الدول العربية وإشكالية تأسيس الدولة والمجتمع	جامعة الشلف
13:30-13:40	ط، د/ عمران يوسف ط.د/ قلاتي عبد القادر	استراتيجية إشكالية المجتمع المدني في سياق الفكر العربي المعاصر	ج.البليدة 2 ج.تيبازة
13:40-13:50	د/ قاوز نوال	الديمقراطية بين التأصيل الغربي والتلقي العربي	جامعة الوادي
13:50-14:00	د/ بوطغان نصيرة	المجتمع المدني والدولة الدينية بين نظرية العقد الاجتماعي ودستور المدينة	جامعة سطيف2
14:00-14:10	مناقشة		

اليوم الأول: 03 ديسمبر 2024/ الجلسة الثالثة: 10:20 - 12:20

الرابط الثاني: meet.google.com/yzp-vycv-yug

رئيس الجلسة: د/ واضح عبد الحميد

10:20 - 10:30	د/ بن مزهود شهيناز	المجتمع المدني: التأسيس لإمكانية المقاومة في ظل القيادة المضادة "ميشيل فوكو	جامعة قالمة
10:30 - 10:40	د/ بوبقرة الصادق	المجتمع المدني في الدول الساؤة نحو الديمقراطية بين مساهمته في تفعيل قيم التشارك وتكريس سلطة الأمر الواقع	م.ج وريكة
10:40 - 10:50	د/ بومهدي زينب	المجتمع المدني والفعل الديمقراطي: قراءة في المشروع النقدي لعزمي بشارة	ج.خميس مليانة
10:50 - 11:00	د/ برناوي بية	دور التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني في تحسين جودة الحياة لدى المواطنين "مكتب ولاية وادي سوف أنموذجاً"	جامعة الوادي
11:00 -11:10	د/ تريكي حياة	المجتمع المدني والدولة في فلسفة هيجل	جامعة الجزائر2
11:10 -11:20	د/حاج عزام ناصر	دور المجتمع المدني في بناء الجزائر الجديدة- الحراك الجزائري أنوذجاً	جامعة الجزائر2
11:20-11:30	د/ حامق محمد أ.د/ رمضاني حسين	نحو دور وظيفي ايجابي للمجتمع المدني في تأطير الشباب والتنمية المجتمعية في الجزائر	جامعة تيارت
11:30-1140	ط.د/ نبري عزيزة	جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة	جامعة الشلف

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة الفلسفة

الملتقى الوطني:
المجتمع المدني بين التأصيل الغربي والتلقي العربي

محور المداخلة: **المحور الثاني: المجتمع المدني والتأصيل الغربي للمفهوم: توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، غرامشي... الخ**

عنوان المداخلة: **مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي ــ نظرية العقد الاجتماعي أنموذجا ــ**

مقدمة:

إن الميزة الأساسية للحياة الإنسانية هو أن البشر يعيشون بطبيعتهم في تجمعات تأخذ أشكالا مختلفة، الأسرة، القبيلة، القرية، المدينة، الدولة، وهذه التجمعات تقتضي تنظيما معينا لهذا الاجتماع يخضع فيه الجميع لقانون يحدد العلاقة بينهم وينظم حياتهم، فالإنسان هو الكائن الوحيد القادر على تحديد حقوقه وواجباته في ظل الحياة السياسية التي تعتبر ماهيته المميزة، وهذا النشاط العقلي المنظم الذي يمارسه الإنسان في هذه الحياة هو ما تتولد عنه أفكاره المعبر عنها " بالفلسفة السياسية ".

والفلسفة السياسية هي ذلك الفرع من الفلسفة الذي يعنى بدراسة كيفية تحقيق أكبر قدر من العدالة والحكمة في المجتمعات السياسية، فالسياسة في أكثر معانيها انتشارا هي علم القوة وكيفية تنظيمها في المجتمعات، وإذا كانت السياسة ترتبط ببحث مسألة السلطة التي تشكل هذه القوة وعلاقتها بالمحكومين، ومحاولة توصيف هذه العلاقة بين الحاكم والمحكوم داخل المجتمعات السياسية، ومحاولة البحث عن أفضل السبل لتحقيق العلاقة السوية بين سلطة الحاكم وبين رعاياه من المحكومين، إذا كانت هذه هي مهمة علم السياسة، فإن: "الفلسفة السياسية تبحث أساسا فيما ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقة، وبالتالي فهي تبحث في كيفية التوافق بين القوة والحكمة العقلية في المجتمعات السياسية أو بعبارة أخرى تبحث في كيفية إخضاع القوة للعقل والحكمة في هذه المجتمعات "[1].

ولهذا فالفلسفة السياسية ذات طابع معياري ، هذا الطابع الذي يتجاوز البحث فيما هو كائن إلى المثل العليا التي ينبغي أن تكون، فهي تحاول تحقيق قيم إنسانية معينة، قد تكون العدل أو الحرية أو السعادة لأفراد المجتمع، فهي تصف وتعمل على تحقيق هذه القيم، بل تحاول: " تقييم الواقع السياسي على ضوء ما ينبغي أن يكون عليه هذا الواقع، وعلى أساس هذه الصفة المعيارية أمكن لها أن تتسع باستمرار للبحث في التصورات المثالية والمجتمعات النموذجية وهي التصورات المعروفة باسم اليوتوبيا "[2].

ولعل من أبرز الموضوعات التي كانت محل اهتمام الفلسفة السياسية موضوع المجتمع المدني، وهو ظاهرة اجتماعية غربية بامتياز، ارتبطت بظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا وكذلك ببروز فلسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو) على أنقاض فلسفة الإقطاع التي سادت أوروبا خلال القرون الوسطى، وساهمت في دحض مشروعية السلطة المطلقة التي كانت تستند على الكنيسة، بدعوى الحق الإلهي في إدارة شؤون المجتمع الأوروبي خلال مرحلة الاقطاع، لتفسح المجال لبروز مجتمعات حديثة قائمة على قاعدة الحقوق الفردية وسيادة القانون، ومن ثم ظهر المجتمع المدني بوصفه وسيطًا

[1] مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، ط1 ، دار قباء، القاهرة، 1999، ص 20

[2] أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط5 ، دار المعارف، القاهرة، 1995 ، ص 4

تنظيميًا ومن أجل مراقبة عمل السلطة. ولهذا فالمشكل المطروح: ما هو المقصود بالمجتمع المدني ؟ وما هي طبيعة المجتمع المدني من منظور فلاسفة العقد الاجتماعي ؟

أولا: مفهوم المجتمع المدني

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية و الاجتماعية تغيرا و تطورا في معناه و دلالاته منذ ظهوره، و يمكننا التعرف على ذلك من خلال الاستعراض السريع للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية المتتالية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر حيث حدده توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي بشكل لا يميز فيه بينه و بين الدولة على النحو التالي : "المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على فكرة التعاقد"[1]. أما الفيلسوف جون لوك الذي جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه "قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة و فوقها"[2].

و في القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة و بقية المجتمع، عندما اعتبره جان جاك روسو "هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام و المحكومون". كما نجد نفس الاتجاه عند مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني "بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين و المحكومين". و كذلك لدى الفيلسوف الألماني هيغل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني "بين العائلة و الدولة بحيث يفصل بينهما" دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني و المؤسستين المذكورتين بحيث يخترق الواحد منهما الأخر[3]. و في الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس، و قد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي و الأيديولوجي للبرجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة[4].

[1] العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، https://journals.openedition.org/insaniyat/11257 (يوم الإثنين 18 /11/ 2024)

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه

ثانيا: رؤية نظرية العقد الاجتماعي للمجتمع المدني

1 ـ توماس هوبز

عاش توماس هوبز فيما بين عامي (1588 ـ 1679) في انجلترا، ونال تعليمه العالي بجامعة أوكسفورد، وسافر إلى عدة أقطار أوروبية، وعاش برهة من الزمن في فرنسا خلال حروبها الأهلية، وفي عصره اشتعلت نيران الحروب الدينية والأهلية في كثير من أنحاء أوروبا، وخاصة في وطنه إنجلترا، وزعزعت أركان المجتمع الإنجليزي، وأضعفت بنيانه السياسي والاقتصادي، وأنذرت بمستقبل وخيم يهدد نهضة البلاد. هذه الخلفية السياسية المزرية كانت أكثر ما أثر في فلسفة هوبز ووجهها نحو تشييد نظام الحكم المطلق الذي شبهه بـ (التنين) **Leviathan** وهو العنوان الذي اختاره هوبز لكتابه الضخم الذي كتبه ثلاث مرات، وغير كثير من تفاصيله وفق آثار الأحداث السياسية المتصاعدة في عصره، وأودعه خلاصة فلسفته القوية التي حاول أن يصوغ فيها السياسة على نسق العلوم الطبيعية ومباحث علم النفس، وخرج مناديا بضرورة إنشاء كيان حكومي مرعب فظيع يكون هو الضمانة الوحيدة الأكيدة لاستقرار المجتمع وانتفاء حالة الحرب الدائمة بين الأفراد[1].

أ ــ حالة الحروب وانتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى المدنية

يرى هوبز أن الإنسان لا يملك غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه كما كانت تعتقد النظريات السابقة عليه، وان الحالة التي وجد عليها لم تكن فيها المساواة تامة بين الجميع، إذ كان يتمتع فيها الأقوياء والأذكياء فقط، لأن لا شيء يضمن البقاء إلا القوة، بينما الضعفاء لم يساووهم في خيرات الطبيعة وامتيازاتها لأنهم لا يملكون القوة، ولذلك فإن الأصل بالنسبة للحالة الطبيعية هو أن الإنسان ذئب للإنسان وأناني بطبعه، لا يهتم إلا بما يوفره لنفسه ولو على حساب الآخرين ولا رغبة له في الاجتماع بهم ومعهم، وأن الكل في حرب ضد الكل من أجل المنافسة وحب المجد والبقاء وتحقيق اللذات، حيث يرى هوبز: " أن الكل في حالة الصراع العنيف أو حرب الكل ضد الكل في حالة الطبيعة أو حالة الفوضى الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان غير آمن على حياته لا يثق إلا في قوته هو الخاصة وقدراته الذاتية ... ومن هنا فأنا معرض للموت في أية لحظة ممن يتربصون بي الدوائر"[2].

وبالتالي كل واحد يسعى لأن يظفر من خيرات الأرض بما أهلته قوته لذلك من أجل البقاء ومن أجل السيطرة على الآخرين، وإن فقد القوة لجأ إلى الحيلة والخداع والمكر حتى يبلغ مبتغاه، لأن الإنسان في هذه المرحلة له

[1] محمد وقيع الله احمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، ط1 ، دمشق، 2010 ، ص 149 ، 150

[2] إمام عبدالفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002 ، ص 272

حق طبيعي يؤهله في استخدام كل الوسائل التي من شأنها أن تحفظ له حياته وحريته الخاصة ولو على حساب حياة أقرانه من البشر، ومن ثم كان الإنسان في هذه المرحلة غير آمن على قوته وممتلكاته. ولهذا فالأنانية المجسدة في الإنسان هي التي تقوده إلى الحروب مع بني جنسه، والتي أدت إلى انعدام مقومات الحياة ذاتها. وفي ظل هذا الوضع لا يمكن أن يحدث تعاون بين أفراد البشر، ومن ثم لا يمكن أن تقوم صناعة أو تجارة أو علم أو فن أو حضارة، فالحياة في هذه المرحلة هي حياة وحشية وقذرة والإنسان فيها يعيش حالة العزلة والتوحش. وللخروج من هذه الحالة الطبيعية يكون بعقد اتفاق يتنازل بموجبه كل فرد عن حقوقه وحريته لتكوين اجتماع سياسي أو مدني، وهذا: " الإحساس بالخطر الدائم وعدم الأمان هو الذي دفع الناس إلى التنازل عن حقهم في الدفاع عن أنفسهم بوسائلهم الخاصة، إلى سلطة تحميهم، وتحقق لهم المحافظة على الذات وهذا التنازل المتبادل عن الحقوق هو ما يسميه هوبز بالعقد الاجتماعي "[1]. ومن خلال هذا العقد والتنازل تنشأ قوة رادعة تخرج الفرد من حالته الطبيعية المتميزة بالخوف والموت، إلى حالة فيها السلم والأمن، وفيها انتقل إلى الحالة الجديدة التي تسود فيها القوانين الطبيعية والتي يمكن للجميع أن يتفاهموا حولها لأنها تتميز بالعدل والتواضع والرحمة، وهذه القوانين لا تتناقض مع القوانين الوضعية أو المدنية لأن كل منهما يستهدف نفس الغرض وهو تأييد قيام الدولة لحفظ السلام والأمن وكفالة الحياة الطيبة. ويميز هوبز بين الحقوق الطبيعية والقوانين الطبيعة، فالإنسان بواسطة الحقوق الطبيعة يسعى إلى إرضاء رغباته ونزواته، بينما بواسطة القوانين الطبيعية فإنه يكون مضطرا لنبذ بعض تلك الرغبات من أجل تحقيق أمنه وسعادته.

ب ـ العقد وظهور السيادة المطلقة للحاكم

يرى هوبز أنه بناء على مواصفات المرحلة الطبيعية، كان لزاما على البشر التعاقد فيما بينهم بعقد أو ميثاق يتنازلون بموجبه عن إرادتهم لطرف ثالث لا يكون طرفا في العقد ولا يتنازل عن إرادته، يمكن له حمايتهم وضمان بقائهم، وهذا الطرف إما أن يكون فردا أو جماعة، وبظهور المجتمع السياسي الناشئ عن العقد تظهر السيادة المطلقة للحاكم، فهما متلازمان من حيث النشأة، لأن المجتمع قبل تعيين صاحب السيادة، لم يكن سوى جمهرة من الناس لا قانون ولا نظام لهم، وأصبح المجتمع كذلك حين تعاهد الناس فيما بينهم، على أن يختاروا رئيسا أعلى تتمثل فيه إرادتهم وتتوحد رغباتهم، وفي اللحظة التي تختار فيها الناس الحاكم صاحب السيادة، أصبح أفراد المجتمع رعية له يأتمرون بأوامره ويلتزمون بقراراته. ويتحقق: "هذا الإرساء المتبادل للحقوق عن طريق ما يعرف باسم العقد الاجتماعي، ويتكون المجتمع المدني عن طريق العقد الاجتماعي الذي

[1] إمام عبدالفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص 272

يلزم فيه كل واحد من الجمهور نفسه، أي عن طريق عقد مع كل واحد من الآخرين، أن لا يقاوم أوامر ذلك الشخص، أو المجلس الذي يعترفون أنه صاحب السيادة"[1]

ويعتبر هوبز من هذا المنطلق أن كل ثورة أو انتفاضة ضد السلطة السياسية القائمة والحاكمة هي دوما على باطل، وأن كل من يريد القيام بأي فعل اتجاهها أو من ثورة فهو أمر عقيم لا فائدة منه. ويرى هوبز بوجوب خضوع حتى الكنيسة وسلطتها إلى الدولة، لأنها لا تملك القوة على العقاب على أي شخص لا يؤمن بها، لكن السلطة المدنية لها الحق في العقاب، واستخدام القوة إذا انحرفت الرعية عن القانون، وتأكيده على ضرورة الطاعة للحاكم دون الكنيسة، لأنه يرى أن في الخروج عن الحاكم يكون ضرره على جميع أفراد الأمة، في حين أن خروج الشخص على الكنيسة، لا يحدث ضررا على المجموع. لأن هوبز يرى أنه: "بمقتضى هذا العقد يتنازل الجميع عن إرادتهم لإرادة الحاكم، فيكون له بمقتضى هذا العقد السلطة المطلقة لعمل كل ما يراه صالحا لرعاياه، وقد اختار هوبز من سفر أيوب رمزا للحاكم إذ سماه لفياثان سماه الله ملك الكبرياء تنين أرضي"[2]

ويرى كذلك أن الحاكم وحده هو القادر على تحقيق الأمن والحماية لكل فرد من أفراد المجتمع الذين كانوا مهددين بها في المرحلة الطبيعية، وهي التي كانت سببا لهم في الانتقال منها إلى المرحلة السياسية أو المدنية التي بنيت على العقد، كما أنه في هذه العملية كان يسعى إلى تثبيت النظام الملكي المطلق الذي كان يفضله ويراه أنه أفضل الأنظمة للاستقرار.

2 ـ جون لوك

ولد جون لوك (1633 ـ 1704) بإنجلترا، انخرط في العمل السياسي حيث كانت له أدوار بارزة في كثير من الأحداث السياسية الكبرى في المجتمع الإنجليزي في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر. في عام 1667 أصبح طبيبا ثم وزيرا للعدل. يخول إنتاجه الفلسفي السياسي أن يعد بحق فيلسوف الليبيرالية الأكبر، فهو وإن كان قد عاش بقايا عصور الصراع والفوضى والحروب الدينية التي عاشها من قبله توماس هوبز، إلا أنه انطلق باتجاه معاكس لاتجاه سلفه هوبز، بمعنى أنه لم يقدم حريات الشعب قربانا من أجل تحصيل وضع آمن مستقر للمجتمع، ولم يتجه من ثم إلى تنصيب حاكم دكتاتور على أعناق الجماهير كما فعل هوبز، بل قرر في غير مواربة أن السبيل الأوحد لضمان استقرار المجتمع وحفظ حقوق جميع أفراده هو سبيل الحرية والديموقراطية والحكم النيابي[3].

[1] ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد أحمد، الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005 ، ص 582

[2] أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، مرجع سابق ، ص 62

[3] محمد وقيع الله احمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 165 ، 166

أ ـ حالة الطبيعة البشرية

لقد بدأ خلاف لوك مع هوبز من النقطة الأولى، أي من نقطة تشخيص حالة الطبيعة الأولى للإنسان، ففي حين ادعى هوبز أن طبيعة الإنسان الأولى هي بالضرورة طبيعة الشر والتعطش للقوة والصراع مع الغير، فإن لوك قد افترض أن الإنسان خير بطبيعته، وأنه متى كان حرا تصرف في حدود الخير الخاص والعام، غير أن: "ذلك لا يعني أن طبيعة الإنسان لا يتخللها الشر أو النزوع إلى البغي، فحالة الطبيعة كما صورها لوك هي حالة وسط بين التصور المفرط في التشاؤم الذي قدمه هوبز، وبين التصور الحالم المثالي الذي قدمه جان جاك روسو الذي أشار إلى ان طبيعة الإنسان الأولى هي طبيعة البراءة الكاملة والخير المطلق"[1]. وبافتراض لوك فإن حالة الطبيعة الإنسانية هي حالة خيرة يشوبها بعض النقص والقصور، ولكنها في العموم قابلة للتحسين والسير بها في مدارج الكمال، وفي الوقت نفسه يمكن تشويهها ومسخها والسعي بها في مهاوي الانحطاط.

ب ـ العقد الاجتماعي

يرى جون لوك أنه لمعالجة أدوار وشرور حالة الطبيعة، بحث المجتمع الإنساني عن مخرج يغادر عبره تلك الحالة إلى حالة أفضل من أحوال التمدن والعيش الجماعي، وتعاقد الناس بعضهم مع بعض بأمل إنشاء سلطة عليا يتخلون لصالحها عن سلطاتهم الذاتية، ويوكلون إليها أمر رعايتهم وسياستهم. والفكرة الأساسية عند لوك هي الفكرة نفسها في موضوع العقد الاجتماعي الذي صاغه هوبز. إلا أن لوك عاد وأكد على: "حرية الإنسان التي لا يجوز أن تهدر أو تذهب سدى لمجرد وجود الحكومة التي تحميه. فالتضحية التي يقدمها الإنسان بتنازله عن استخدام القوة لحماية نفسه هي تضحية كافية، ولا معنى في رأي لوك لإصرار هوبز على ضرورة تضحية الإنسان بحرياته لصالح الحكومة. فلتوجد الحكومة ولتتحكم في حياة الناس، ولتقض في نزاعاتهم، ولكن لتبقى للناس بعد ذلك حرياتهم كاملة غير منقوصة، ولتكن لهم سلطة كافية لمراقبة الحكومة التي أنشؤوها"[2].

ج ـ حكم الأغلبية وفصل السلطات

قرر لوك أنه بمجرد إمضاء العقد الاجتماعي يجب أن تستلم أغلبية المواطنين زمام السلطة، وتصبح الأغلبية مصدرا للسلطات السياسية جميعا، وهذا هو الوضع المنطقي الوحيد المقبول، وإلا لتحوّل الأمر بعد إمضاء العقد الاجتماعي إلى حكم أوليجاركي توضع السلطات فيه بيد الأقلية، أو حكم ملكي توضع سلطاته بيد فرد واحد. ولكن هذه الأغلبية التي تكلم عنها لوك لا تباشر عملية الحكم بكامل هيئتها العددية المهولة، وإنما عن طريق الانتخاب والتمثيل، وهذه هي الديمقراطية التمثيلية أو النيابية التي تعهد فيها الأغلبية عن طريق

[1] محمد وقيع الله احمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 166 ، 167

[2] المرجع نفسه، ص 168

الانتخابات، لعدد معين من النواب البرلمانيين ليتولوا عنها شؤون الحكم. وهنا ميز لوك: "بين عملية صنع القوانين، وعملية تنفيذها. أما عملية صنع القوانين فهي عند لوك أسمى أنواع العمل السياسي على الإطلاق وتتولاها السلطة التشريعية التي هي السلطة العليا في المجتمع السياسي، وهي سلطة غير محدودة إلا بحدود قوانين الطبيعة، وأهمها قوانين الحرية والملكية الخاصة. وهذه السلطة يجب أن تحاصر السلطة التنفيذية لكيلا تصبح أداة حكم وتحكم وجبروت، وإنما مجرد إدارة عامة يوكل إليها تنفيذ القوانين، وحفظ الأمن، ورعاية حقوق الملكية الخاصة. ومن الغريب أن لوك لم يجعل من السلطة القضائية سلطة ثالثة في المجتمع السياسي، وإنما جعل منها فرع للسلطة التنفيذية، وذلك بحسبان أن وظيفتها في تطبيق القوانين، هي جزء من وظيفة تنفيذ القوانين التي تتولاها السلطة التنفيذية" [1]. وقد سمى لوك السلطة الفيدرالية بالسلطة الثالثة في المجتمع السياسي، وهي السلطة المختصة بمباشرة علاقات الدولة مع المجتمع العالمي. وقد أفرد لها لوك هذا الاسم مع أنها سلطة تندمج أيضا مع السلطة التنفيذية، وذلك لأن الذين يديرون شؤون الدولة الداخلية هم أنفسهم الذي يديرون سياساتها الخارجية. وهكذا يبدو تصور لوك لعلاقات الحكم حيث يقرر: " وجود سلطتين أساسيتين إحداهما السلطة التشريعية والأخرى التنفيذية، وبتحليل لوك لعلاقات هاتين السلطتين فإنه يحبذ عدم الجمع بين هاتين السلطتين في يد واحدة، فإن ذلك مدخل وخيم لنشر الاستبداد وتأصيل الطغيان في البلاد. ولوك أعطى للسلطة التشريعية فترات عمل أقل تنعقد فيها، وتقوم خلال ذلك بصياغة القوانين وإجازتها، ثم تنفض وينحل عقدها، ويصبح أعضاؤها مجرد مواطنين عاديين في الدولة. وأما السلطة التنفيذية فوظيفتها هي التشريع والإدارة، لا مباشرة الحكم، وحتى هذه الوظيفة المحدودة فهي وديعة لديها من عند الجماهير ، ويمكن أن تستردها الجماهير مرة ثانية إذا ما صوتت في الانتخابات لصالح أفراد آخرين واختارتهم لتولي تلك المهمة"[2].

د ـ وظائف الدولة

لقد اشترط لوك أن يتمتع المجتمع بحرياته، وأن تكون قيود الحكومة عليه بأدنى ما يمكن، وأن يتحدد حجم الحكومة وعدد وظائفها ومهامها والسلطات الممنوحة لها بأضيق نطاق ممكن. ولا تخرج عن ذلك الحد إلا عند الضرورة القصوى، لأن المواطن لم يتخل للدولة عن حقوقه إلا من أجل أن تقوم بحماية تلك الحقوق لا أن تصادرها، وعلى القانون أن يسري مسراه ويطبق على المواطنين والدولة على السواء، ولا يسمح للدولة من ثم أن تستغل قوتها لفعل شيء آخر مناقض لمصلحة الشعب، و إنما توجه طاقاتها جميعا لغايات الخير العام وسلامة المجتمع بأفراده أجمعين. وفي اعتقاد لوك خلافا لاعتقاد هوبز أن: " حالة الملكية الخاصة حالة طبيعة تمتع بها البشر منذ أن كانوا في حالة الطبيعة الأولى، وبعدما خرجوا من تلك الحالة وكوّنوا المجتمعات

[1] محمد وقيع الله احمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 169

[2] المرجع نفسه، ص 170

المدنية الحديثة، حافظوا كذلك عليها وواصلوا الاستمتاع بها، وعليه فإن حق الملكية الخاصة قد شكل طوال تاريخ الإنسان هدفا أساسيا لحياته وسعادته. وقد ألغى افتراض أن الإنسان عاش مرحلة شيوعية كاملة، وقرر بالمقابل أن الإنسان كان يعرف حق الملكية الخاصة، وأنه قد أنشأ مؤسسة الدولة عبر العقد الاجتماعي ليوكل إليها مهمة الحفاظ على حق الملكية الخاصة"[1]. ويبدو أن تركيز لوك على حماية حق الملكية الخاصة ليس راجعا فقط إلى خوفه من انفراط حالة الأمن العام وانتشار منطق الغاب في المجتمع وحسب، وإنما راجع أيضا إلى حذر لوك من جشع الحكومات وتعديها على ممتلكات الرعية بفرض الضرائب ومصادرة أملاك الناس بغير قانون، ولذلك فقد نص لوك بحسم على أن اعتداء الدولة على ممتلكات رعاياها يلغي وجودها وشرعيتها من الأساس، ذلك أن بإمكان الدولة أن تجمع الضرائب من الناس بقدر ما يمكنها من أداء مهامها.

هـ ـ حق الثورة

إن حرص لوك الشديد على إقرار وحماية حرية المواطنين وضمان حقوقهم في الملكية الخاصة، قد أدى به إلى تحذير الحكومات من مغبة التقصير في أداء واجباتها، أو الاتجاه إلى انتقاص حقوق رعاياها، وفي هذا الشأن فقد أجاز لوك أن: " تثور الجماهير على الحكومات، ولكن فقط بهدف تغيير شخص الحاكم، والإتيان ببديل أفضل منه، لا بهدف تغيير شكل نظام الحكم أو فلسفته من الأساس. فهو يدعو إلى بقاء الوضع السياسي الأصلي، لا إلى تغييره أو إلغائه من الأساس. وقد افترض أن الناس محافظين بطبيعتهم، ولا يجنحون إلى الثورة وتغيير الحكام بغير سبب ملح، وأشد الأسباب إلحاحا للتغيير هو الاجتياح العظيم المتكرر لحقوقهم الطبيعة والمكتسبة من قبل الحكام. ولكن مهما يكن فإن الثورة تبقى استثناء عارضا، وعلاجا لتردي الأوضاع السياسية، وترتيبا احتياطيا يمنع الحكام ابتداء من التفكير في إساءة استعمال سلطاتهم"[2].

3 ـ جان جاك روسو

عرف العصر الذي عاش فيه جان جاك روسو (1712 ـ 1778) بعصر التنوير، وهو العصر الذي شهد إعلاء سلطة العقل في الفكر الأوروبي. غير أن كتابات روسو قد جاءت أشبه ما تكون بالردة على ذلك التطرف في استخدام العقل. لقد جاءت كتابات روسو لتؤثر صفات البديهة الفطرية، وسمات النبل التلقائي، وبساطة العيش، والاستمتاع بالفنون المنزلية الخلابة، وجمال الحياة الأسرية[3].

[1] محمد وقيع الله احمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 171

[2] المرجع نفسه، ص 173

[3] المرجع نفسه، ص 177

أ ـ حالة الطبيعة البشرية

يرى روسو أن الحالة الطبيعة الأولى كانت حالة يسودها الخير والسعادة والفضيلة، وأن المظاهر التي تعاكسها من شر وظلم وتعسف وكذب ورياء ما هي إلا صفات الحالة السياسية أو الحضارية، ولكن رغم ذلك ملزم بتجاوزها إلى المرحلة المدنية، هذه الأخيرة هي التي تجعل منه إنسانا يتميز بخصوصيته الإنسانية، حيث أنها تصبغ أفعاله وسلوكاته بصبغة أخلاقية، هذه الصفة التي كانت منعدمة في الحالة الأولى، وبذلك تتغير صفاته من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية تغيرا جذريا، وبالرغم مما سيفقده من مزايا في المرحلة الأولى فإنه سيعوضها بمزايا أخرى أفضل منها. ولهذا فهو: " يتصور أن الإنسان كان في حالة الطبيعة طيب، بلا شك، وهو ليس في حرب دائمة وعامة مع أقرانه، أو مطمئنا متآلفا مع الآخرين، بل هو في تشتت وانعزال، لكنه أصبح أكثر سعادة في المجتمع الناشئ، وهو المجتمع الوسيط بين حالة الطبيعة والحالة المدنية، ولذلك ينتقد روسو هوبز في الرأي الذي إلى أن الإنسان شرير بطبعه، لأنه لا يمتلك معنى الطيبة والفضيلة أو الملكية المقننة"[1] . وهذه النقلة لا تتم إلا عن طريق ميثاق اجتماعي يجدد بموجبه الناس طريقة حياتهم التي أصبحت مهددة في المرحلة الطبيعية، وذلك ليس عن طريق خلق قوى تفوق ما كانت عندهم، وإنما توحيد القوى التي يملكونها من أجل خلق عمل متناسق، يقاومون من خلاله كل قوة تهدد وجودهم، وهذا ما يعرف عند روسو بالعقد الاجتماعي. ومن هذا العقد الناتج عن تنازل الأفراد على كل ما يملكون تتكوّن هيئة معنوية وجماعية مؤلفة من مجموع الأعضاء الذين تنازلوا عن حقوقهم.

ب ـ العقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي عند روسو ذو طبيعة تختلف كثيرا عن طبيعة العقد الاجتماعي الذي دعا لإبرامه توماس هوبز، فهو لا يقوم على أساس التنازل عن الحريات والحقوق لصالح تنصيب السلطان المطلق. وهذا الميثاق الجماعي له شروط متعددة يمكن اختصارها في شرط واحد، يتمثل في تنازل كل فرد في المجتمع عن حقوقه بأسرها لصالح الجماعة كلها، وليس لصالح الحاكم المستبد. وشروط العقد غير قابلة للتجزئة أو الانقسام، ولا تتقبل أي محاولة للإخلال بها أو انتقاصها، لأن ذلك يودي بالعقد ويهدر مغزاه، وعندها يعود الناس إلى حالتهم قبل إبرام العقد، ولا يجوز لأي مواطن مخالفة أي بند من بنود العقد الاجتماعي، وإلا أرغم من قبل الدولة على طاعته. وبهذا: "العقد الذي ينقل الإنسان من حالة الطبيعة الساذجة إلى حالة المدنية وتعقيداتها وضوابطها، تجري تحولات جذرية في حياة الإنسان، فيكتسب وجودا مستقرا آمنا، عوضا عن الوجود القلق المضطرب الذي كان عليه في حالة الطبيعة، وبدلا من تحكيم الغريزة باعثا وضابطا للسلوك البشري، تصبح معايير العدالة والأخلاق هي بواعث وضوابط هذا السلوك. وبدلا من أن يراعي الإنسان حظوظه الخاصة

[1] ، علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية، ط1 ، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2015 ، ص 148

وحدها، إذ به يضع في اعتباره الأول صالح المجموع البشري، وبهذا يرتقع صوت الواجب على النزوات الفردية الجشعة"[1]. وبموجب العقد الاجتماعي الذي يوقعه الناس جميعا يتجرد الفرد عن حقوقه الطبيعية لهبها للمجتمع، فلا حرية للفرد ولا مساواة مع الآخرين ولا حق له في الملكية الخاصة، إلا إذا اندمج في مجموع الشعب فينال حقوقه الطبيعة على هذا المقتضى. وأما الحاكم فلا حق له على الإطلاق فهو إذن يختلف عن حاكم هوبز الموسوم بـ (التنين) والحاكم عند روسو هو بمنزلة أداة سياسية يستخدمها الشعب لحكم نفسه، ولا يزيد دوره على ذلك، فكل الحقوق السياسية تابعة للشعب، ولا يملك الحاكم سلطانا مطلقا ولا حتى مقيدا، بل إن الحاكم لا يدخل في ضمن أطراف العقد الاجتماعي، إذ لم يتعاقد معه الشعب على إعطائه حقا من الحقوق، وإنما استخدمه وسيلة للحكم ليس غير.

ج ـ الإرادة العامة

يرى روسو أن أفراد المجتمع عندما تنازلوا في المرحلة السياسية أو المدنية عن إرادتهم الفردية، اتحدت مع إرادة غيرهم وشكلت ما يعرف بالإرادة العامة، وهي أعلى هيئة في الحياة السياسية العامة، وهي صاحبة السيادة، وبهذا المعنى هي إرادة أفراد المجتمع جميعا لا يستثني فيها أحد، ولكنها تفوقهم جميعا، فهي عبارة عن الروح العامة التي تشملهم جميعا، وتعبر عنهم وتمثلهم وتقضي عن الأنانية الفردية عند كل واحد منهم. ومن هنا فإن الإرادة العامة هي وحدها صاحبة السيادة والحق في قيادة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي من أجلها أنشئت، وهي الصالح العام أو الخير المشترك، وأن أي فعل أو عمل لا يحقق المنفعة، فهو بالضرورة لا يعبر عن الإرادة العامة، ومنه تفقد هذه الأخيرة صفة السيادة. وبالتالي: " فالسيد، أو صاحب السيادة، هو إذن تلك الإرادة العامة التي هي إرادة الجماعة لا إرادة الأعضاء الذين يكونون هذه الجماعة. إذ يوجد اختلاف لا في الدرجة بل في الطبيعة بين الإرادة العامة وإرادة الأفراد الخاصة، ويرى روسو في الإرادة العامة أفضل ملاذ ضد محاولات الأفراد الخاصة"[2].

والإرادة لا يمكن أن تمارس وظيفتها في الحياة العامة من حكم وتسيير لشؤون المجتمع إلا عن طريق واسطة بينها وبين الشعب تتمثل في الحكومة والتي تستطيع تحقيق الالتحام كالالتحام الحاصل في الإنسان بين الجسد والروح لأن الحكومة ما هي إلا جسم وسيط بين الرعايا والسلطان لإجراء اتصالهما المتبادل، وهي هيئة موكول إليها تنفيذ القوانين والحفاظ على الحريات المدنية والسياسية، ومن ثم فإن الحكومة لم تنشأ على أساس عقد بينه وبين المواطنين وإنما هي هيئة من الموظفين مكلفة من قبل صاحب السيادة أو من

[1] محمد وقيع الله احمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق ، ص 182

[2] ، جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، الجزء الثاني، ط 1 ، دار التكوين، دمشق، 2010 ، ص 571

الشعب بمباشرة السلطات التي تسند لها، ولذلك فمن حق صاحب السيادة أن يسترد ما أعطاه لهذه الحكومة متى شاء وهي من هذا المنطلق هيئة جماعية وصاحب السيادة فيها هو الإرادة العامة.

د ـ الحرية

جعل روسو من الحرية المبدأ الأساسي لكل وجود إنساني، فانعدام الحرية معناه انعدام إنسانية الإنسان سواء العقلية أو الخلقية، والإنسان وإن كان يتمتع في الحالة الطبيعية بحرية طبيعية، فإنه في الحالة المدنية يفقدها حيث يكتسب حرية مدنية، وفقدانه لها هو من أجل تحقيق حرية أفضل منها، لأن الحرية الطبيعية ليس لها حدود سوى قوى الفرد، بينما الحرية الناشئة من الحالة المدنية هي التي تكون محدودة بالإرادة العامة، ولذلك كما يقول روسو كان لزاما علينا أن نفرق بين الحرية الطبيعية والحرية المدنية أو السياسية، وقد ربط روسو بين الحرية والمساواة باعتبارهما يمثلان الخير الأعظم، الذي يسعى المجتمع السياسي إلى تحقيقه، وكانت هذه المسألة من أهم المسائل التي بنى عليها فكره السياسي. والمساواة التي كان ينشدها روسو ويدعو لها ليست تلك التي تساوي بين الجميع في القوة والثراء بصورة مطلقة، وإنما تعني المساواة اعتدالا في الثروات والتأثير من جانب الكبار ، واعتدالا في الشح والطمع من جانب الصغار، لأنه قد يحدث أن يجعل الإنسان من نفسه عبدا لآخر، ولكن تلك العلاقة ليست هبة، بل إنها بيعة وهي أشد الأضرار التي تلحق بالإنسان وهي أن يبيع نفسه، " ويضمن العقد الاجتماعي في آن واحد المساواة، لأن جميع المشتركين لهم حقوق متساوية في نطاق الجماعة، والحرية التي ترتبط حسب روسو بالمساواة ارتباطا وثيقا، وسيادة الشعب هي أوكد ضمانة للحقوق الفردية، ولا يكون الفرد حرا إلا في المدينة الدولة وبها، فالحرية هي الخضوع للقوانين، ولا يهدد صاحب السيادة الحرية، إذ لا يمكن لها أن تتحقق إلا بفضل صاحب السيادة، إن الفرد يحكم على نفسه عن طريق العقد بأن يكون حرا. إن الإنسان إنما يحقق حريته بالخضوع إلى القوانين، إن الشعب الحر يخضع، ولكنه لا يستعبد، وله رؤساء لا أسياد، ويخضع للقوانين ولكنه لا يخضع إلا للقوانين، ذلك أنه بقوة القوانين لا يخضع للناس"[1].

ومن هنا وجب أن تتغير صفات الناس المختلفة عن الصفات التي كانوا يتمتعون بها في المرحلة الطبيعية، فإذا كان الإنسان في تلك المرحلة الطبيعية يتمتع بحرية، كان فيها هو القاضي الوحيد والأخذ بالثأر لضروب الأذى التي تلحق به، فإن هذه الحرية لم تعد مناسبة في المرحلة اللاحقة التي نشأ فيها المجتمع السياسي. والحرية لا تتحقق في المرحلة المدنية إلا بمزاولة الحكومة الناشئة عن العقد لمهامها السياسية فهي وحدها القادرة على تنفيذ الحرية وتحقيقها بل إنها وظيفة من وظائفها.

[1] جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص 571 ، 572

خاتمة:

في الأخير حاولت من خلال هذا الموضوع: (مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي ـ نظرية العقد الاجتماعي أنموذجا ـ) أن أستخلص جملة من النتائج تتمثل في :

ـ المجتمع المدني مفهوم غربي، ارتبط بظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا، وكذلك ببروز فلسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو) على أنقاض فلسفة الإقطاع التي سادت أوروبا خلال القرون الوسطى.

ـ مواصفات المرحلة الطبيعية عند توماس هوبز ، وهو أن الإنسان ذئب للإنسان، والكل في حرب ضد الكل، أدى بالبشر إلى التعاقد فيما بينهم بعقد أو ميثاق، يتنازلون بموجبه عن إرادتهم لطرف ثالث لا يكون طرفا في العقد، ويمكن له حمايتهم وضمان بقائهم، وهذا الطرف إما أن يكون فردا أو جماعة.

ـ معالجة أدوار وشرور المرحلة الطبيعة حسب جون لوك، أدى بالمجتمع الإنساني إلى البحث عن مخرج يغادر عبره تلك المرحلة إلى مرحلة أفضل من التمدن والعيش الجماعي، وتعاقد الناس بعضهم مع بعض بأمل إنشاء سلطة عليا يتخلون لصالحها عن سلطاتهم الذاتية، ويوكلون إليها أمر رعايتهم وسياستهم.

ـ العقد الاجتماعي حسب جون جاك روسو لا يقوم على أساس التنازل عن الحريات والحقوق لصالح تنصيب الحاكم المطلق. بل يتمثل في تنازل كل فرد في المجتمع عن حقوقه بأسرها لصالح الجماعة كلها، وليس لصالح الحاكم المستبد.

قائمة المراجع:

1. مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون،ط1، دار قباء، القاهرة، 1999.
2. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط5 ، دار المعارف، القاهرة، 1995.
3. محمد وقيع الله احمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، ط1 ، دمشق، 2010.
4. إمام عبدالفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
5. ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد أحمد، الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
6. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية، ط1 ، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2015.
7. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، الجزء الثاني، ط 1 ، دار التكوين، دمشق، 2010.

موقع الكتروني:

https://journals.openedition.org/insaniyat/11257